

مخاضات تاريخ

أوروبا الحديث

الفصل الثاني

الحلف المقدس

فرضت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشتها القارة الأوروبية والأوضاع السياسية في ظل الترسيم الجديد للحدود مع بروز الحركات القومية الخاصة إلى اعتماد نظام جديد يتحمل أعباء المرحلة الجديدة من أعباء أوروبا واستحدثت مخاوف الدول الكبرى وأنظمتها الشرعية وبمنع تكرار ما حدث عام ١٧٨٩ فجاء الحلف المقدس نموذجاً لنظام لم يكن متكاملًا لقيادة أوروبا إذ شعر القيصر الروسي إن القوة المادية لا تكفي وحدها بل يجب تعزيزها بتحالف مسيحي أو ميثاق روحاني يتعاون فيه المسيحيون فيما بينهم عند الحاجة ، ويبدو ان مشاكل القيصر الروسي الشخصية المتأزمة وسوء حالته الصحية ومشاكله السياسية وشكوكه في ولاء وزراءه وقادته وصدق نوايا حلفاءه وخيبة أمله في تسوية فيينا ومحاولة ضم بولندا كاملة جعله يميل بسهولة إلى تصديق تنبآت المشعوذة (مدام كرودينز) التي رافقته طول حربه مع نابليون فندم على ذلك القيصر الروسي وقدم إلى الدول الكبرى ميثاقاً يستند في أساسه على روح المبادئ المسيحية في الإدارة والعلاقات وتم توثيق ذلك الميثاق في ٢/أيلول / ١٨١٥ ودخل فيه كل من النمسا وبروسيا وروسيا وركز الميثاق على عدة نقاط أساسية أهمها :-

١- التعامل مع الناس جميعاً كأخوة كما أوضح الكتاب المقدس ، وتعهد على ذلك الأباطرة الثلاثة وأن يكونوا متحدين كالأخوة وأن يقودوا شعوبهم بالإخاء .
٢- تعهد الأباطرة على اعتبار أنفسهم أعضاء أمة مسيحية واحدة وأنهم موفدون بال العناية الإلهية .

٣- كل من يعترف بهذا الميثاق أو الحلف وبمبادئه المقدسة يحق له الانضمام إلى الحلف .
على الرغم من إعلان القيصر الروسي إن هذا الحلف لا يشكل عدواناً على جهة معينة إلا أنه في الحقيقة يجسد حرب ضد الدولة الإسلامية المتمثلة بالدولة العثمانية آنذاك وإن ذلك الحلف أخذ كلاً من الأباطرة فيه ستاراً لتحقيق أهدافه وأطماعه التوسعية فهو لا يعني بتحقيقه الأمر تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة بل كان من أجل تحقيق أطماع كل من الأباطرة الثلاثة ومما يؤكد ذلك هو عدم اعتراف البابا (بيوس السابع) بشرعية هذا التحالف أو حتى مباركته كما إن (كاسل اندريه) وزير الخارجية البريطاني وضح إلى حكومته (إن القيصر الروسي لم يكن عقله سليماً) وقد وصف تاليران هذا الحلف بالتعاقد المضحك وشككوا جميعاً في نوايا

القيصر وقد فشل هذا التحالف في عدم التزام الأباطرة الثلاثة في ميثاق الحلف واستغلاله في تنفيذ مآربه الخاصة على الرغم من توقيع عدد كبير من الدول الأوروبية في الأنضمام إلى هذا الحلف إلى انه فشل في النهاية .

الحلف الرباعي

لم تكفِ النمسا بالدور القيادي الذي حققته خلال مؤتمر فيينا والدبلوماسي الذي لعبه مترنيخ في تولي رئاسة المؤتمر وخاصةً المكاسب العديدة لبلاده خلال المؤتمر بل عمد جاداً على تأكيد توازن القوى الدولية فوضع يد النمسا على ممتلكاتها القديمة في ايطاليا التي اغتصبها نابليون ليعيد النفوذ النمساوي ضد الفرنسيين في تلك المناطق كما استعادت النمسا ممتلكاتها في ألمانيا ووصايتها على الاتحاد الألماني كان الهدف منه الضغط على بروسيا لذا عملت النمسا جاهدة على إبقاء التحالف الأوربي الذي اسقط نابليون وبصيغة جديدة عرفت بأسم (الحلف الرباعي) الذي ضم {النمسا ، روسيا ، انكلترا، وبروسيا } وأتفق الجميع على هذا الحلف وتقديم المساعدة فيما بينهم والتشاور وإدامة السلام في أوربا ومنع تعكير الأمن والسلام في أوربا من قبل فرنسا أو غيرها واتخاذ موقف موحد ضد أي عدوان داخل القارة الأوروبية .

مبدأ مونرو عام ١٨٢٢

عند دراسة مبدأ مونرو لابد لنا من العودة إلى احتلال نابليون لأسبانيا وعزل الملك (فرديناند السابع) وطرده من مدريد والاستيلاء على ممتلكاته وكانت معظم دول أمريكا الجنوبية مستعمرات تابعة للتاج الاسباني وعندما خلع الملك أعلنت تلك المستعمرات عن ولائها للعرش الاسباني رافضة حكومة نابليون وشكلت كلا من الأرجنتين وتشيلي وبيرو وكولومبيا وفنزويلا حكومات محلية باسم الملك الاسباني المعزول ولكن بمرور الزمن انتشرت أفكار الثورة الفرنسية (الحرية ، المساواة ، الإخاء) بين مثقفي هذه الدول وأدركوا أنهم قادرون على حكم أنفسهم من غير وصاية الملك الاسباني أو غيره فأصبح لا وجود لأي مبرر كان بقاء اسم الملك الاسباني أو الخضوع لسلطته أو التبعية للعرش الاسباني فأعلن (سيمون بولي فار) تمرد على الحكم الاسباني في فنزويلا وكولومبيا وأعلن استقلال تلك الدولتين عن العرش أما

في الجنوب أعلن (سان مارتن) تمرد في الأرجنتين واستقلاله عام ١٨١٠ فانتقلت حركات التحرير في مختلف دول أمريكا الجنوبية علماً إنها كانت مدعومة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . وعلى سبيل المثال أعلنت فنزويلا استقلالها وإقامة نظام جمهوري فيها ثم تبعتها بيرو والبرازيل والمكسيك وكولومبيا ، بعد إن حصلت على اعتراف من بريطانيا وأمريكا بإقامة كيانات جديدة لها وكان ذلك الاعتراف لمآرب خاصة لتلك الدولتين وهو استغلال الأراضي الواسعة والموارد الطبيعية لتلك الدول ، ألا إنه بعد عودة الملك الأسباني في عام ١٨٢٣ إلى عرشه حاول استعادته ممتلكاته في القارة الأمريكية وطلب من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مساعدته فضلاً عن طلباته السابقة من التحالف الأوربي . فطلب من الولايات المتحدة الأمريكية قمع الثورات في تلك الدول واسترجاعها للتاج الأسباني وعارضت بريطانيا ذلك المشروع ووقفت ضد الملك الأسباني ، ففي عام ١٨٢٣ أعلن وزير الخارجية البريطاني في اجتماع مجلس العموم عن رغبة حكومته في استقلال تلك الدول وأقر المجلس ذلك الاعتراف ثم جرت مباحثات بين بريطانيا وأمريكا انتهت برفض الولايات المتحدة الأمريكية وإصدار بيان مشترك بين البلدين فيما يخص دول أمريكا الجنوبية وذلك لإدراكها التام بنوايا انكلترا الاستعمارية في تلك المناطق كما هو الحال في الهند وعليه أعلن الرئيس الأمريكي (مونرو) عام ١٨٢٣ في رسالة بعثها إلى الكونجرس أكد فيها على عدة نقاط خاصة بسياسته عرفت فيما بعد باسم (مبدأ مونرو) جاء فيها :-

- ١- أن قارتي أمريكا لما تتمتعان به من موقع إستراتيجي وحفاظها على الحرية والاستقلال فإذاً هما غير خاضعتين لأي استعمار من الدول الأوربية في الحاضر والمستقبل .
- ٢- إن النظام السياسي في القارتين يختلف تماماً عن الأنظمة السياسية في أوربا لذا فإن أي محاولة من الدول الأوربية لفرض نظامها السياسي على دول أمريكا الجنوبية يمثل خطر حقيقي على أمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية .
- ٣- لم تساهم أي دولة من الأمريكيتين بأي حرب من حروب أوربا الخاصة لذا فلا يحق لأوربا التدخل في شؤون الأمريكيتين الخاصة .

الثورة الصناعية

الدول الأوروبية ١٨١٥ - ١٨٧٠

بريطانيا والتطورات الاقتصادية بعد عام ١٨١٥ م

شهدت بريطانيا بسبب الثورات الصناعية وهدوء الأوضاع فيها مقارنه مع بقية أقطار أوروبا التي عانت من حروب نابليون ، فقد شهدت ازدياد في الثروة بشكل كبير إذ ازدادت قيمة رأس المال البريطاني من مليون ونصف المليون باون عام ١٨٠٠ إلى مليونين باون قبل عام ١٨٦٥ أما بعد هذا التاريخ أصبح يقدر بمليار باون ما اتاح لبريطانيا ان تصدر راس المال إلى الخارج إلى جانب البضائع . ومن جانب آخر أدى التطور في الصناعات التقليدية مثل صناعة المنسوجات إذ وصلت إرباحها في عام ١٥١٤ إلى مائة وعشرون مليون بعد ان كانت عام ١٧٦٠ تقدر ٢٠٠ ألف باون فقط ، وقد انعكس هذا التطور الاقتصادي ايجابياً على عدد السكان بسبب التطور الصحي وتطور الطب فوصل عدد سكانها في عام ١٨٥٠ إلى ٢٧ مليون نسمة وارتفع في عام ١٨٧٠ إلى ٣١ مليون نسمة وفي مطلع القرن العشرين إلى ٤٠ مليون كما انعكس هذا التطور على مجال المواصلات وطرق النقل للمواد الغذائية الأولية وتسويق المنتجات الصناعية ونقل المسافرين حتى امتلكت بريطانيا أكثر من ٩٠٠ ألف ميل من السكك الحديد وأدى هذا التوسع في التجارة إلى نمو حركة الاستعمار بسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة الرخيصة وللمواد الأولية ولأسواق للتصريف والى استثمار الأرباح في الخارج حتى وصلت قيمة تجارتها الخارجية عام ١٨٧٠ إلى ٥١٦ مليون باون بعد إن كانت قيمتها عام ١٧٨٥ تساوي ٣٢ مليون باون ، كما أدى التوسع التجاري وخاصة في التجارة الخارجية إلى تأسيس المصارف الكبرى التي كانت تقدم الخدمات للشركات مثل القروض والسلف كما أسست الحكومة مصارف لها خاصة بمراقبة المصارف الخاصة ولضبط المعاملات التجارية وإصدار العملة ومن مظاهر حركة توسيع التجارة الخارجية إنشاء مذهب حركة التجارة الذي تبناه الاقتصاديون البريطانيون وانتقل منها إلى باقي أوروبا كما انه من جانب آخر تطورت صناعة الحديد حتى أصبحت بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية في تصدير هذه الصناعة

الفرق المطالبة بالإصلاح البرلماني في بريطانيا

ظهرت جماعات معارضة للاتجاهات المحافظة وتشريعاتهم التي هدف منها المحافظون الإبقاء على الأوضاع في بريطانيا بعيدة عن تدخل التيارات السياسية الجديدة وأبرز هذه الفرق المعارضة :-

١- الراديكاليون

من أمثال وليم كوتون الذي اشتهر بمؤلفاته (البحث عن العدالة والسياسة) وأيضاً توماس بن الذي تأثر بتعاليم الثورة الفرنسية وجرمي ياتي الذي دعا إلى الحرية والديمقراطية وقد أيد هذه الجماعة بعض رجال الدين المنشقين عن الكنيسة وصغار الحرفيين وظهرت الدعوة إلى الحرية في كتابات هؤلاء المتطرفين أمثال شيلي وبايرت ، كما ظهرت في كتابات بعض الصحفيين من أمثال وليم كولت وقد هاجم الراديكاليون على جميع اختلاف اتجاهاتهم النظم القائمة ودعوا إلى الديمقراطية السياسية واعتبرتهم الطبقات الحاكمة في بريطانيا والجماهير الوطنية متطرفين حتى أصبحت كلمة الراديكالية مرادفة لكلمة الخيانة .

٢- الكاثوليك والبروتستانت المنشقين

كان الكاثوليك خلال القرون الماضية ضحايا التعصب والاضطهاد الطائفي وأصبحوا قلة في انكلترا واسكتلندا وأكثرية في أيرلندا وكانوا محرومين من الحقوق الأساسية السياسية والمدنية وقد أيد بعض الكاثوليك الثورة الفرنسية إلا إنهم وجدوا أنفسهم في تأييدهم ذلك إلى جانب الراديكاليون ، أما البروتستانت المنشقين عن الكنيسة الانكليزية الرسمية فكانوا أفضل حال من إقرانهم لكنهم عارضوا الحكومة عندما أجبرتهم على دفع الضرائب الخاصة بالكنيسة الرسمية وحين منعتهم من المشاركة في الحياة العامة والدراسة الجامعية .

٣- رجال الصناعة (من الطبقة الوسطى)

ازداد عددهم وازدادت ثروتهم خلال هذه الفترة وتأثروا بأفكار الحرية السياسية والعدالة كما تأثروا بمبادئ (آدم سميث) الاقتصادية ودافعوا عن حقوقهم في البرلمان بعض النواب من الأقلية الارستقراطية الحرة الذين استغلوا قضيتهم كوسيلة لمعارضة المحافظين الحاكمين .

يمثل هؤلاء الفقراء وتسببت المكائن الحديثة في بطالتهم فنظموا أنفسهم من خلال إضرابات إلا أن تلك الإضرابات تحولت إلى فوضى أدت إلى تخريب الآلات الصناعية والمكائن فقد بدأت هذه الحوادث منذ عام ١٨١١ ووصلت ذروتها عام ١٨١٦ وقمعت الحكومة قادة العمال وأعدمت الكثير منهم حتى أيدهم بعض الراديكاليون في إضراباتهم كما أيد بعض العمال مطالب الراديكاليون بالإصلاحات خاصة عندما أصبح عدد العمال كبيراً جداً وأكثرية في المجتمع البريطاني .

لائحة الإصلاح البرلماني في بريطانيا عام ١٨٣٢

زادت المطالب لإجراء الإصلاحات في بريطانيا خاصة بالبرلمان منذ عام ١٨٣٠ وذلك بعد قيام ثورة تموز ١٨٣٠ في باريس ونتيجة لذلك ألف اللورد كرية وزارة حرة وقدم لائحة للإصلاح البرلماني في أوائل عام ١٨٣٠ م إلا أن الأكثرية الحاكمة من المحافظين مزقت تلك اللائحة مما اجبر كرية على الاستقالة وأجريت انتخابات جديدة فاز بها اللورد كرية وحقق أكثرية في مجلس الأمة وقدم اللائحة من جديد إلا أن الأكثرية في مجلس اللوردات المشكل أصلاً متن المحافظين رفضت مشروع الإصلاح وحاول كرية إقناع الملك وليم الرابع تغيير تشكيلة مجلس اللوردات ألا أنه فشل في ذلك واستقال كرية للمرة الثانية فشكل الدوق ولينكتون وزارة من المحافظين ووعد برفض أي لائحة للإصلاح وقمع مؤيديها . أمام تلك التطورات نظم الراديكاليون وأصحاب المصانع مظاهرات واسعة شملت العديد من المدن احتجاجاً على إجراءات الحكومة مما ساعد ذلك على عودة (كرية) إلى السلطة في مايس / ١٨٣٢ م واجبر الملك على تغيير تشكيلة مجلس اللوردات حتى يضمن الموافقة على لائحة الإصلاح وعلى الرغم من وعود الملك ألا أنه لم يفعل ذلك . ألا إن الضغط الشعبي اجبر اللوردات والملك على الموافقة في حزيران ١٨٣٢ .

قانون الإصلاح البرلماني لسنة ١٨٣٢

بموجب قانون الإصلاح لعام ١٨٣٢ حدث تغييران مهمان في نظام الانتخابات البرلمانية البريطانية :

١- تم تجريد بعض المناطق الانتخابية التي يقل عدد سكانها على ٢٠٠ ألف نسمة من حق التمثيل في مجلس العموم وأطلق عليها اسم المدن البالية أو الدوائر الانتخابية البالية أما المدن التي تتراوح عدد سكانها أكثر من ٢٠٠-٤٠٠ ألف نسمة فقد تم تجريدها من مقاعدها في البرلمان وأعطيت تلك المقاعد إلى مناطق أخرى ريفية أو إحدى المدن الصناعية الكبرى (مانشستر)

٢- جعلت شروط التصويت موحدة في جميع مناطق الانتخابات في الريف والمدينة وهو لا يعني التصويت العام للذكور كما خفضت الشروط المالية . كما تم تشريع قانون خاص بالمجالس البلدية عام ١٨٣٥ وقد أتاح هذا القانون الفرصة لأبناء الطبقة الوسطى بالسيطرة على حكومات المدن المحلية ويعد أهم نقطة في هذه التغيرات هو زوال الاحتكار السياسي الذي مارسه الأرستقراطية الزراعية والتجارية منذ عام ١٦٨٩ وعلى الرغم من بقاء نظام الحكم أرستقراطياً إلا أنه أصبح يضم أصحاب المصانع وأبناء الطبقة الوسطى وان التغييرات جاءت جميعها لصالح الصناعة والزراعة وجعلت السياسة العامة في إنكلترا أكثر تحرر ولو بصورة تدريجية .

الحركة الجارية أو العرائضية

كان هناك عدد قليل من عمال المدن والراديكاليين في بريطانيا غير راضين عن قانون الإصلاح عام ١٨٣٢ واعتبروه مجرد خطوة أولى يجب أن تتبعها عدة خطوات في طريق الديمقراطية إذ اكتشفت أن الإصلاح لم يحسن أوضاعهم المعاشية ويرفع الرواتب ويقلل العمال ساعات العمل ولم يضمن العمل للعاطلين لذا طالبوا بتوسيع الإصلاح جذرياً خاصة بعد أن أصبحت لهم كلمة مسموعة في البرلمان وفي عام ١٨٣٢ طالب هؤلاء (الراديكاليون والعمال) تحقيق ميثاق شعبي يضمن لهم الآتي :-

١- التصويت العام للذكور

٢- التصويت السري

٣- إلغاء الشروط المالية للانتخابات

٤- انتخابات سنوية للبرلمان

٥- أن تكون المناطق الانتخابية متساوية المقاعد

٦- دفع رواتب لأعضاء البرلمان

قام دعاة هذا الميثاق بدعاية قوية في المدن الصناعية الكبرى في بريطانيا وعقدوا اجتماعات جماهيرية كبرى وحرصوا الشعب ضد الحكومة واعدوا العرائض لتقديمها إلى البرلمان ألا إن الأحرار والمحافظين في البرلمان اتحدوا ضد هذه العرائض ورفضوها .
كما أن الحكومة أكدت على استعمال القوة عند الضرورة ضد مؤيدي هذه الحركة فانقسمت الحركة العرائضية إلى قسمين ، القسم الأول طالب باستخدام العنف في تمرير تلك اللائحة أو العريضة ، والقسم الثاني يطالب بالطرق السلمية أو المفاوضات في إنجازها . ألا انه بعد عام ١٨٤٢ تدهورت أوضاع الحركة العرائضية وقل مناصريها ألا إن ثورة عام ١٨٤٨ في باريس أجبت تلك الحركة من جديد وقدم قادتها لائحة جديدة للبرلمان ألا إن الدوق ولينكتون استخدم القوة العسكرية ضد أتباع الحركة الجارية أو العرائضية وشتت شملهم وكان ذلك العام نهاية ميثاق الشعب وانشغل العمال في تشكيل النقابات واهتموا بحرية التجارة ولم يطالبوا بالديمقراطية إلا بعد عشرين عام .

مطالبة الطبقة الوسطى بإلغاء القيود المفروضة على التجارة

(إلغاء قوانين الحبوب)

طالبت الطبقة الوسطى بإلغاء القيود المفروضة على التجارة وخصوصاً الحبوب باعتبار إذا ألغيت تلك القوانين تمكن المستورد الصناعي من الحصول على المواد الأولية بأسعار قليلة ويحصل منها على إرباح كبيرة فإذا ألغيت التعريفات الكمركية الخاصة بالحبوب فإن استيراد المواد الغذائية الرخيصة سيمكن صاحب العمل من تقديم أموال قليلة كأجور للعمال تتناسب مع أسعار المواد الغذائية بالأسواق ويقلل من تكاليف المعيشة إذا أصبحت جميع المواد الغذائية تدخل إلى بريطانيا من دون تعريفه كمركية .

ومنذ عام ١٨٢٠ م قام تجار لندن بتقديم لائحة للبرلمان طالبوا بوضع نظام التجارة الحر محل التعريفات الكمركية السائدة منذ زمن طويل في بريطانيا . وخلال السنوات العشرة التي سبقت

إصلاح ١٨٣٢ قامت الحكومة بتخفيض التعريفات الكمركية على الرغم من إن الملاكين الزراعيين ابدوا استعدادهم عن تخفيض الضرائب رافضين إلغاء التعريفات الكمركية . علماً بأن هؤلاء كانوا يشكلون الأكثرية من المحافظين إلا أن المالكون الأحرار أيدهم في ذلك إذ فضلوا مصالحهم الاقتصادية على مبادئهم الحزبية وفي عام ١٨٣٨ م ألف أصحاب المصانع البريطانيون فيما يعرف باسم (العصبة المناهضة لقوانين الحبوب) برئاسة (جون برايت) يؤيده المليون الصناعيين وقامت العصبة بدعاية قوية شملت جميع أنحاء بريطانيا ووزعت المنشورات وعقدت الاجتماعات وهدت العرائض لتقديمها إلى البرلمان وقد ساهمت الظروف المناخية في تسهيل مهمة دعاة الإصلاح إذ دمرت الأمطار محاصيل القمح في انكلترا عام ١٨٤٥ وأتلفت محاصيل البطاطا في ايرلندا حتى مات الكثير منهم بسبب الجوع ، في حين اضطر العمال في انكلترا لشراء المواد الغذائية بأسعار باهظة للحصول على قوتهم اليومي وعلى الرغم من إن الحكومة آنذاك من المحافظين برئاسة روبرت بيل إلا أنه أقر عام ١٨٤٦ م مشروع إلغاء قوانين الحبوب بمساعدة بعض الأحرار المؤيدين له إلا أن بيل خسر منصبه بعد تلك الموافقة وأنشق على أثر تلك الحادثة حزب المحافظين إلى قسمين :

الأول _ أكثرية زراعية .

الثاني _ أقلية صناعية برئاسة بيل .

مما مهد ذلك الانقسام لاستلام الأحرار السلطة والذين أعطوا الحرية إلى الصناعة والتجارة وفي عام ١٨٤٩ م ألغيت قوانين الملاحة، وفي عام ١٨٥١ م تم منع التجار البريطانيين من نقل بضائعهم أو السفر على متن السفن غير البريطانية .

~~ التطورات الاقتصادية في بريطانيا في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ~~~

كانت بريطانيا خلال هذه الفترة أغنى الدول الاستعمارية وأقواها حتى لقبته بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس (لسعة مستعمراتها ونفوذها في العالم) وأصبح الاستعمار من المبادئ الأساسية لسياسة حزب المحافظين فاحتلوا في عهده سنغافورة وعدن ومصر

وقبرص والهند والخليج العربي وجنوب أفريقيا وإقليم بلوجستان واشترت أسهم الحكومة المصرية في قناة السويس إلا أن حزب الأحرار لم يكن متحمس للاستعمار ومتأثر بالرأي العام ومعارضة الرأسماليين فمنح المناطق أو المستعمرات ((الحكم الذاتي)) والتي عرفت باسم { الدومينيون } مثل كندا وأستراليا ونيوزلندا .

أما الثاني عرفت باسم { مستعمرات التاج } مثل جزر الهند الغربية وهندوراسيا واوغندا ونيجيريا وهونك كونك .

قانون الإصلاح البرلماني عام ١٨٦٦ م

في عام ١٨٦٥ م توفي اللورد بارلمستون رئيس الوزراء فشكّل اللورد كادستون وزارة حرة فأقترح تقديم لائحة بالإصلاح وأن لم تكن راديكالية تماماً إلا إننا نرى جناح اليمين من حزب الأحرار أتفق مع المحافظين على رفضها ، في عام ١٨٦٦ م تم رفض اللائحة (الاقتراح) في البرلمان وتم إسقاط الحكومة على أثر ذلك الفشل .

لم تثير تلك اللائحة في البداية الشعب البريطاني إلا إن رفض البرلمان وإسقاط الحكومة أعطى فرصة للراديكاليين ببث دعاية قوية بأن المحافظين سيشكلون وزارة متطرفة جداً مما يعني موت الديمقراطية في البلاد ، وتعاون معهم رؤساء النقابات العمالية فاجتهدوا بعقد الندوات وقد شبهوا الحالة بأنها حالة حرب مع المحافظين وطلبوا من الجماهير عقد اجتماع واسع في الهايدبارك في وسط لندن . وعلى الرغم من محاولات الحكومة منع عقد الاجتماع إذ أغلقت أبواب الموقع ووضعت تحت الحراسة المشددة ، إلا إن جموع الجماهير الغاضبة استطاعت اقتحام الموقع وعقد الاجتماع في موعده المقرر فأضطر اللورد ديزرائلي

(اللورد ديزرائلي) إلى تقديم لائحة في الإصلاح كانت أفضل من لائحة كادستون على الرغم من محاولة الأحرار إحراجه وإسقاط حكومته إلا أنه نجح في عام ١٨٦٧ م بتحصيل الموافقة من البرلمان عليها فأصبح راعي للإصلاح وان لم يكن هذا القانون ديمقراطياً تماماً إذ بقي التصويت مقيد بالشروط المالية إلا أنه يعد خطوة مهمة نحو الديمقراطية فقد تضاعف عدد المنتخبين وأعطى التصويت للطبقات العامة في المدن الصناعية وبهذا تكون الحكومة البريطانية قد أصبحت أرستقراطية .

في عام ١٨٦٨ م صوت أغلب العمال لصالح حزب الأحرار لعدم تقديم ديزرانلي الذي يمثل حزب المحافظين وخشية منهم أن لا يستمر في طريق الإصلاح وأنه سيخضع إلى ضغط المحافظين علماً إن حزب المحافظين كان يمثل في هذه الفترة الارستقراطية الزراعية والتجارية والكنيسة الانكليزية الرسمية أما حزب الأحرار كان يمثل التقدم الصناعي وحرية التجارة ففاز كادستون في الانتخابات وشكل وزارة حرة ضمت الكثير من الصناعيين الأحرار والراديكاليون على رأسهم الصحفي جون برايت .

فرنسا ما بعد عام ١٨١٥ م

عاد آل بوربون إلى الحكم في فرنسا والبلاد مقسمة إلى حزبين قويين _ الأول _ حزب الملكيين الذي كان معروف بعذائه للثورة الفرنسية ومبادئها ويحارب بكل ما استطاع من قوة ليعيد أمجاد الرجعية والنظام القديم وكان معظم أعضاءه من الذين هاجروا بعد إعلان الثورة وعادوا بعد سقوط نابليون فعملوا جادين لاستعادة أملاكهم حتى ولو كان ذلك انتقاص من سلطة الملك والملكية في فرنسا واستخدموا الوسائل العديدة من أجل ذلك كان من أهمها ((تقوية الكنيسة وإعادة هيبتها إذ يعتقدون إن الإتحاد مع الكنيسة الكاثوليكية سيزيل كل العقبات التي قد تعترض سياستهم الجديدة ، إذ لعبوا دوراً كبيراً في تعيين أحد الأساقفة عام ١٨٢٢ م رئيس لجامعة باريس ليعود بذلك إشراف الكنيسة على التعليم العالي والثقافة . كما مهدوا لدخول جماعة الجزويت ، وشددوا أيضاً رقابتهم على الصحافة ودور النشر ، وأعادوا علم آل بوربون الأبيض إلى الدولة محل علم الثورة الفرنسية المثلث الألوان))

أما الحزب الآخر _ هو حزب الأحرار كان دوره يقتصر على مقاومة (محاربة) الحزب الملكي المتطرف ويؤمن بالثورة الفرنسية ومبادئها على إنه لم يخاصم الحكم الملكي بل على العكس تماماً إذ تعهد أعضاؤه بالولاء للملك ما لم يتعرض هو (الملك) للحريات بسوء وأن يحترم العهد (الميثاق) الذي أخذه على نفسه للشعب الفرنسي والذي تضمن الآتي :-

١- تشكيل هيئة تشريعية تمثل الشعب الفرنسي وهي مكونة من مجلسين _ الأول يضم مجلس الشيوخ وكانت عضويته مدى الحياة وغالباً ما تكون وراثية ويحق للملك تغيير أعضائه . _ المجلس الثاني المجلس التشريعي تكون عضويته بالانتخاب ولكن بشروط فلم يكن للناخب حق التصويت إلا إن يثبت أنه دفع ضريبة سنوية مباشرة قدرت بما لا يقل عن (٤٠ جنيه) علماً

إن المجلس التشريعي تمتع بحقوق وامتيازات لم يتمتع بها منذ عهد القنصلية إذ كان له الحق مناقشة المسائل والمقترحات وله حق الرفض والقبول وبالفعل رفض المجلس بعض الضرائب المقترحة من قبل المسؤولين في الدولة .

٢- اعترف الملك بطبقة النبلاء التي ظهرت زمن نابليون بونابرت .

٣- ضمان حق أصحاب الأملاك الذين اشتروها في بداية الثورة .

٤- أبقى على الاعتراف بالحرية الدينية والمساواة أمام القانون .

٥- أعطى الحق لمختلف أبناء الطبقات بالتقدم في الوظائف الحكومية واعتلاء من هو مؤهل منهم للمناصب العليا لذا نجد أن الحزب الملكي المتطرف بعد إن خسر المناصب الإدارية اتجه أعضائه للسيطرة على المناصب العسكرية وعلى رأسهم شقيق الملك كونت دارتوا إلا إن الشعب غضب كثيراً من تسلط الكنيسة وموقف الملك منها بعد إن أعلن الملك أن الدولة تحت حماية الوزراء وبالغ في تكريمها واحترام مبادئها حتى إنه اصدر قراراً بتحريم البيع والشراء يوم الأحد والأعياد مما اضر ذلك كثيراً في مصالح التجار والحرفيين وغيرهم ، كما إن بعض سلوك النبلاء أو رجال الدين إزاء بقية الطبقات زاد من البغض والحقد اتجاههم فضلاً عن الحزبين المتنافرين منعا الاستقرار السياسي في فرنسا على الرغم من وجود ذلك الميثاق أو العهد الملكي .

وتأكيداً من الملك على ذلك الميثاق قام بإجراءات كان من أهمها التخلص من المجلس التشريعي الذي كان قائماً في بداية عهده والمؤلف بأكثرية من الملكيين المتطرفين الذين لم يقبلوا التعاون مع حكومة ريشيلو المعتدل في سلوكه السياسي فأستبعد نفوذ الحزب الملكي المتطرف من المجلس فساد التفاهم والهدوء بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية وقد نجحت تلك الحكومة في ظل ذلك الميثاق في تحرير فرنسا ودفع الضرائب الحربية المفروضة عليها من قبل الحلفاء من خلال مؤتمر اكس لاشانيل عام ١٨١٨ م إلا إن عودة المتطرفين إلى المجلس التشريعي دفع برئيس الحكومة إلى تكليف ديكاز خلفاً لريشيلو والذي اعتمد أيضاً على الأحرار وسارت الأمور بهدوء إلى أن تم اغتيال ابن أخ الملك دوق دي بري عام ١٨٢٠ م مما أثارت تلك الحادثة غضب الملكيين واتهموا الأحرار باغتياله وأجبروا الملك على حل الحكومة وكان ذلك بداية لعودة الرجعية وتشكيل حكومة جديدة برئاسة فييل من ١٨٢١-١٨٢٧ وأعتمد هذا

في سياسته على مصدرين _ الأول على الكنيسة والتي أعتمد عليها في الشؤون التربوية وسلطتها . والمصدر الثاني _ الموارد المالية إذ أشغل الشعب بالأمور المادية والتجارة ليبعدوا عن السياسة .

في عام ١٨٢٢ أصدر قرار لغرض الرقابة الشديدة على الصحافة وفرض الضرائب على الكماليات المستوردة من الخارج ثم عهد للكنيسة في إدارة الشؤون التربوية وكان يعتمد في قراراته على الكاتب المشهور شاتوبريان الذي عينه وزير للخارجية وقد لعب هذا دوراً كبيراً في إخماد الثورة الإسبانية الحرة عام ١٨٢٣ م وأعاد آل بوربون للحكم فيها وقوى من سلطتهم .

هارل العاشر ١٨٢٤-١٨٣٠

خلف هذا لويس الثامن عشر في فرنسا على الحكم فأزداد نفوذ فيليه في عهده وتم في عهده تعويض المهاجرين مادياً عن تهجيرهم ومنح الأشراف تعويضاً عن الأراضي إثناء الثورة توزعت على صغار الفلاحين وأصبح من المستحيل استرجاعها ، وقوى من سلطة الجزويت في عهده وزاد من نشاطهم .

سرح فيليه جميع منتسبي الحرس الوطني الذين تدمروا كثيراً من قراراته خلال هذه الفترة وناصب العداء لصديقه شاتوبريان الطموح وخشي منه كثيراً فأقاله من منصبه فناصره الأخير العداء وشكل حزب معارض لفيليه وأعلن عن استعداده التام لانضمامه إلى حزب الأحرار أو التعامل معهم وقد لعب ذلك التحالف دور كبير في خسارة فيليه لانتخابات عام ١٨٢٧ م وأعتزل فيليه السياسة نهائياً بعد تلك الخسارة .

وزارة هارتنيالك

شكل وزارته بعد فيليه وحاول أن يرضي الرأي العام بالقرارات التالية :-

١- إلغاء الرقابة الدستورية عن الصحافة .

٢- طرد جماعة الجزويت من مناصبهم الإدارية الخاصة بالثقافة والشؤون التربوية .
لم ترضِ سياسته الملكييين المتطرفين واعتبروه من المتحررين في حين إن الأحرار لم يكونوا يثقون به وعدوا تلك القرارات غير كافية لتحقيق الديمقراطية ومن الغريب خلال هذه الفترة أن يتحد الحزبان لقاتته عام ١٧٢٩ م .

وزارة جول بولنيك

توسعت الاضطرابات في عهده خاصة أنه محسوب على الرجعية وانتشرت الإشاعات بأن الملك ورئيس حكومته يتآمرون لإلغاء الدستور وإعادة النظام القديم فأعلن المجلسين التشريعي والشيوخ استيائهم من قرارات الملك الأخيرة واختياره لرئيس الحكومة الرجعي وتحت ضغط الجماهير أجبر بولنيك على تقديم استقالته فحل الملك البرلمان رداً على غضب الجماهير واستقالة بولنيك اعتقاداً منه بأن الانتخابات الجديدة يستطيع فيها بولنيك من استعادة منصبه ، إلا إنه جاءت نتيجة الانتخابات عكسية إذ جاءت ببرلمان أكثر عداءً للرجعية من السابق ، وقد رد الملك على ذلك بإصدار مراسيم أربعة كانت كالآتي :-

- ١- حل البرلمان الجديد .
- ٢- تقييد حرية الصحافة .
- ٣- تشريع قانون انتخابي جديد جرد ثلاثة أرباع المنتخبين من حق التصويت .
- ٤- حدد شهر أيلول موعد جديد للانتخابات الجديدة .

وفي يوم نشر هذه المراسيم استطاع الأحرار إثارة الشعب الفرنسي وحرض الصحفيين وعلى رأسهم تيير على استخدام السلاح والثورة ضد الحكومة وحدث قتال لثلاثة أيام عرفت باسم (الأيام الثلاثة المجيدة في تاريخ فرنسا))خسر فيها الثوار وكان خلالها الملك شارل العاشر يتمتع برحلة صيد في ضاحية (سان كلو) وعاد متأخراً وبعد إن سيطر الثوار على العاصمة فاجبر على التنازل عن العرش لحفيده الكونت شاموا البالغ من العمر عشر سنوات إلا أن أعضاء البرلمان اختاروا دوق اورليان ملك لفرنسا على شرط أن يحترم وان يتعهد بحقوق الشعب الفرنسي كما نص عليه الميثاق وخول نوابها بالدفاع عنها .

محمد الملك لويس فيليبج ١٨٣٠-١٨٤٨ ء

ما الفرق بين عائلة اورليان وعائلة آل بوربون في حكم فرنسا ؟

تميزت الأوضاع الداخلية خلال تلك الفترة بتزايد المعارضة للحكومة الجديدة بعد إن أدرك الشعب إن انتصاره على الملك شارل العاشر لم يحقق له فوائد كبيرة وإن ما حدث هو انتقال السلطة من الأرستقراطيين إلى الليبراليين هذا من جهة ومن جهة أخرى كان أنصار العهد القديم يأملون بإعادة فرنسا إلى ما قبل الثورة الفرنسية وعلى الرغم من اختلاف اتجاهات وتطلعات الأحزاب الفرنسية التحررية والرجعية إلا إنها استخدمت أسلوبها الخاص بالإطاحة بحكم لويس فيليب ويمكن تقسيم هذه الأحزاب كالآتي :-

١- الرجعيون أو ما يسمى بأصحاب الحقوق الشرعية ويقصد هنا مناصري حكم آل بوربون وينتمون إلى رجال الدين والنبلاء وأصحاب الأراضي وكان هدفهم عودة فرنسا إلى ما قبل عام ١٧٨٩ م وطالبوا بحق آل بوربون الشرعي في حكم فرنسا ويعتبرون فيليب مغتصب للعرش من صاحبه الشرعي وعندما لم ينجح الرجعيين في تحقيق أهدافهم نجحوا في كسب العمال إلى صفهم وأتباع النظام الرأسمالي وكان ذلك أساسا لاتجاه اجتماعي جديد في فرنسا عرف باسم الاشتراكيين .

٢- الوطنيون أنتقد هؤلاء سياسة لويس الخارجية ونددوا بسياسته واتهموه بأنه تابع لبريطانيا وطالبوا بان تكون سياسة فرنسا الخارجية مستقلة وتأخذ القرارات حسب مصلحة البلد دون استشارة بريطانيا .

٣- البونابرتيين عمل هؤلاء على إعادة إمبراطورية نابليون وكان مرشحهم للعرش في ولاية العرش في بادئ الأمر ابن نابليون الذي يعيش في بلاط جده النمساوي إلا إن هذا المرشح توفي عام ١٨٣٢ م فأتجه أصحاب هذا التيار إلى ابن أخ نابليون لويس ابن جوزيف بونابرت وقد حاول هذا مرتين الاستيلاء على السلطة _ الأولى عام ١٨٣٦ م _ والثانية في عام ١٨٤٠ م _ بمساعدة بعض الضباط المتذمرين واعتقل وحكم عيه بالسجن مدى الحياة إلا إنه استطاع الهرب عام ١٨٤٦ م واللجوء إلى بريطانيا .

٤- الجمهوريين وهم متطرفين جداً لصالح الشعب ، ضم حزبهم المثقفين والعمال وكانوا يسعون إلى إعادة جمهورية ١٧٩٢ م وقاموا بتأسيس جمعيات مختلفة كان من أهمها جمعية

(أصدقاء الشعب) و (جمعية حقوق الإنسان والمواطن) و عندما انحلت هذه الجمعيات على اثر القمع والتهديد والاعتقالات والنقي بعد تمردات وانتفاضات داخلية كان من أشهرها انتفاضة عام ١٨٣٢-١٨٣٤ م في مدينة ليون وانتفاضة عام ١٨٣٢ م في باريس وكانوا يتهمون لويس فيليب بأنه خادم لطبقة معينة من الشعب الفرنسي فقط .

٥- الاشتراكيون وهم اليساريون من الجمهوريين وكانوا يطالبون باتخاذ الإجراءات الاشتراكية لصالح العمال ومن أشهر قادتهم (ديزامي ، وبلانكي) وكانت دعوتهم الاستيلاء على السلطة بالقوة وقد طالب بلانكي أن تقوم الحكومة في إنشاء ورشات عمل حتى تمكن الحكومة في المستقبل القضاء على المشاريع الرأسمالية وبتلك الطريقة يتم الانتقال إلى النظام الاشتراكي بصورة سلمية وكذلك من القادة (بوردون) الذي دعا إلى القضاء على المصارف الرأسمالية والمضاربات المالية .

ثورة تموز عام ١٨٤٨ م وقيام الجمهورية الثانية

توسعت الحركة المطالبة بالإصلاح في جميع أنحاء فرنسا وكان رئيس مجلس الوزراء في تلك الفترة (كيزو) يعارض أية محاولة للإصلاحات الديمقراطية أو حتى البرلمانية وعلى اثر ذلك قرر الاصلاحيون عن قيام احتفالية من أجل الدعاية للمطالب الإصلاحية في ١٩ / كانون الثاني / ١٨٤٨ م إلا إن الحكومة أعلنت مسبقاً منع تلك الاحتفالية وشدت الرقابة على قادة الإصلاح فقرر زعماء الإصلاح تأجيل تلك الاحتفالية في ٢٢ / شباط أصدرت الحكومة قراراً بمنع أي احتفالات جماهيرية خاصة التي تؤدي إلى توتر أوضاع البلاد . وفي اليوم نفسه قرر الاصلاحيون إعلان احتفالاتهم فتم قطع الشوارع وانتشرت القوات الحكومية في جميع أنحاء باريس وحدثت عدة مصادمات بين الطرفين ورفع الجماهير شعارات ضد رئيس الحكومة وطالبوه بالاستقالة إلا إن الحرس الوطني أبدى تعاطف كبير مع المتظاهرين مما

أجبر الملك بالضغط على كيزو لتقديم استقالته وتشكيل وزارة جديدة تكون اقل تشدد من أجل تهدئة الأوضاع .

ألا إن الجماهير الفرنسية لم تقتنع بتلك الإجراءات ولم تقبل بها وخاصة بعد تعرض المتظاهرين للضرب من قبل النواب الحكوميين فتحوّلت المظاهرات يوم ٢٣ / شباط إلى ثورة عمت جميع أنحاء فرنسا وسيطر فيها الثوار على جميع المراكز الحيوية والإستراتيجية في العاصمة باريس ، مما أجبر القوات الحكومية على الانسحاب والتي كانت مهمتها الدفاع عن تلك المراكز علماً بأن تلك الأحداث حدثت والملك لويس فيليب كان في رحلة صيد في ضاحية سان كلو ولم يعود إلى العاصمة إلا بعد فوات الأوان واجبر على التنازل عن العرش والهروب إلى انكلترا .

جاء الليبراليون بالاتفاق مع الملك أن يتنازل عن العرش إلى حفيده البالغ عشرة سنوات وكانوا جادين في ذلك ألا إن الثوار اقتحموا مجلس النواب واجبروا النواب بالتصويت على إقامة حكومة مؤقتة ضمت في أغلبها أعضاء من جناح اليمين من الجمهوريين وكان رئيس الحكومة رسمياً (ديتون) ألا إن الرئيس الفعلي وصاحب النفوذ هو (لافارتين) وزير خارجيته وهو ليبرالي معتدل وضمت الحكومة عدد من الاشتراكيين وظهرت بأنها حكومة ائتلافية فبرزت خلال تلك الفترة العديد من النوادي السياسية في باريس وصل عددها ٣٠٠ نادي .

الثورات في الأقاليم

استمرت الأزمة الاقتصادية التي تفشت ما قبل الثورة وكان من نتائجها الإفلاس والبطالة فانتهز أبناء الطبقة العامة وأصحاب الوعي المحدود بتدمير الآلات والمعامل التي ظنوا إنها السبب في البطالة وذلك لإنتاجها السريع والجيد كما اشترك هؤلاء في تدمير الحقول التابعة للدولة .

صدى الثورة في البلدان الأوروبية المجاورة وأثرها على السياسة الخارجية

أثارت ثورة شباط / ١٨٤٨ م في فرنسا وإعلان الجمهورية الثانية ردود فعل كبيرة في بعض الدول الأوروبية إذ أعلن النرويجيون في بلجيكا احتفالاتهم بها وكذلك حدث في روسيا واحتفل

بها أيضا الجارتيون في بريطانيا والتوسعيون في ايطاليا والمناضلين من اجل الاستقلال في بولندا والچيك والمجر . وثار على أثرها معظم الدويلات الألمانية ضد الحكم النمساوي وعززت الثورة الروح الوطنية لدى الأيرلنديين والبولنديين ضد الحكم العنصري إلا إن الحكومة المؤقتة في فرنسا خذلت أنصارها في أوروبا إذ تخلت عن مناصرة الحركات التحررية بل جندت قواتها لإعادة الأوضاع في تلك المناطق مثل إعادة الملك النمساوي إلى عرشه في المكسيك وقمع ثورة المكسيكيين التحررية كما أعادت الحكومة المؤقتة (الوحدة الألمانية) التي ترى في وحدتها تنافس كبير بقواها العسكرية كما أعادت الوحدة الإيطالية خشية من منافستها التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط .

الجمعية التأسيسية

جرت انتخابات الجمعية التأسيسية في ٢٣ / نيسان / ١٨٤٨ م فاز بأغلبية المقاعد فيها جناح اليمين من الجمهوريين وألفت الجمعية حكومة باسم الجمعية التنفيذية أغلب أعضاؤها من اليمين الجمهوري ولم تضم أي عضو اشتراكي مما أثار ذلك غضب العمال الذين خرجوا بمظاهرات ضخمة تندد بإجراءات الجمعية ، وكانت أهم مطالبهم حل الجمعية ، وحاصروا المبنى إلا إن السلطات الحكومية تمكنت من إلقاء القبض على قادة المظاهرات وأغلقت بعض النوادي وأسند منصب وزارة الدفاع إلى الجنرال (كاميناك _ حاكم الجزائر سابقا) وهو من أشد أعداء الديمقراطية ، وعلى الرغم من تجدد المظاهرات في ٢٢ / حزيران ، واستمرار المواجهات لمدة أربعة أيام إلا إن القوات الحكومية نجحت في قمعها واتخذت الحكومة عدة إجراءات قاسية كان من أهمها:

- ١- فرض ضريبة جديدة على الفلاحين .
- ٢- وضع النوادي تحت الرقابة الحكومية
- ٣- ألغت المراسيم التي كانت تحدد ساعات العمل .
- ٤- إعادة الضرائب المعلقة وغيرها من الإجراءات .

دستور الجمهورية الثانية

أُعلن في ٢٢ / تشرين الثاني / ١٨٤٨ م دستور جديد للبلاد علماً بأنه لم يكن ديمقراطياً عاماً على الرغم من إقراره للحريات العامة . إلا إنه قيدها بمجموعة من القيود مثل (منح حق التصويت العام للذكور على أن يكونوا أتموا سن الحادي والعشرين من العمر ويسكنون الدوائر الانتخابية) وأعلن عن حرية الصحافة وحرية النشر وحرية الكلام والاجتماعات والتنظيم ، ولكن حددها بعدة مسؤوليات عرفت باسم ((مقتضيات الأمن العام)) وأشار ألا إن هذه الحريات يجب تقييدها بقوانين وتنظم ليتم إصدارها حسب ظروف البلاد ووضع الدستور إلى جانب الجمعية التشريعية ومجلس الدولة رئيساً للجمهورية ينتخب لمدة ثلاثة أعوام ويمنح سلطات واسعة مثل (تعيين الوزراء وإقالتهم وكبار الضباط والموظفين) ألا إن الدستور منع الرئيس من حل الجمعية أو إلغائها أو إيقاف قراراتها ، وجرت الانتخابات لمنصب رئيس الجمهورية في ١٠ / كانون الأول فاز بها لويس بونابرت بعد تأييد أبناء الطبقة العامة من فلاحين وعمال له إذ أكد لهم بأنه سيلغي جميع الضرائب المفروضة عليهم إذا فاز بهذا المنصب . أما انتخابات الجمعية التشريعية فاز بها حزب النظام وهو عبارة عن ائتلاف من ثلاث أحزاب ملكية في فرنسا إلى كانون الأول / ١٨٥٣ .

مهدت سياسة حزب النظام المناهضة للثورة سهولة عملية القضاء على النظام الجمهوري وإعادة الملكية ، وفي ليلة ٢ / كانون الأول / ١٨٥١ حدث انقلاب ضد النظام الجمهوري في فرنسا تبنته الأحزاب الملكية ، وشكلوا من قبلهم حكومة مؤقتة على الرغم من عدم سيطرتهم على جميع المجالس ولا حتى ألغو القبض على رئيس الجمهورية وأصدروا عدة قرارات كان من أهمها عزل نابليون ألا إن رئيس الجمهورية وأنصاره أعلن عن حل الجمعية فسيطروا على الشوارع الرئيسية في باريس ومنها إلى المناطق الإستراتيجية والحكومية واستطاعوا اعتقال أحزاب المعارضة وألغيت الحكومة أيضاً في ٢١ / أيار / ١٨٥٠ ، أما نواب الجمعية التشريعية أستطاع الرئيس اعتقالهم وشكل الجمهوريين بقيادة الكاتب الفرنسي المشهور (فكتور هيجو) لجان للمقاومة ودعت الشعب إلى حمل السلاح للدفاع عن الجمهورية والدستور وأستطاع لويس نابليون بإخماد الثورة والسيطرة على الأوضاع تماماً يوم ٥ / كانون الأول وخلال تلك الأحداث لعبت الحملات البوليسية العنيفة دوراً هاماً في السيطرة على الأوضاع

حيث أعتقل على ما يزيد على ستة وعشرون ألف شخص وهرب ونفيّ أضعاف هذا العدد إلى خارج فرنسا وأعلن في ٢٤ / كانون الثاني / ١٨٥٢ دستور جديد للبلاد وضع جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية الذي يتولى المنصب لمدة عشرة سنوات ، وفي الذكرى الأولى للانقلاب الفاشي في ٢ / كانون الأول / ١٨٥٢ أعلن لويس نابليون نفسه إمبراطور للفرنسيين باسم نابليون الثالث ولهذا تكون قد انتهت الجمهورية الثالثة وبدأ عصر الإمبراطورية الفرنسي الثانية .

الإمبراطورية الثانية ١٨٥٠ – ١٨٧٠

كان انقلاب ١٨٥١ قد قضى على جميع منجزات عام ١٨٤٨ إذ تم حل النقابات العمالية والجمعيات التعاونية وتم القضاء على حزب الجمهوريين وقيدت الصحافة وألغيت الحكومات المحلية وعادت الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق عهدها أما بالنسبة للمؤسسات البرلمانية فقد بقيت موجودة ولكن تم تحديد سلطاتها إذ لم يستطع المجلسان (التشريعي ومجلس الشيوخ) نشر التقارير الرسمية حول ما يدور في جلساتهم كما لا يحق لأي مجلس منهم انتخاب رئيس له بل كان التعيين يتم من قبل الإمبراطور وبقي حق التصويت للذكور البالغين لسن الحادي والعشرون إلا إن التدخلات الإدارية والشرطة السرية ونظام الترشيح كان يؤمن فوز أغلبية مؤيدي النظام الإمبراطوري على الرغم من إن نابليون الثالث كان يردد في خطباته إنه في خدمة الشعب وأنه قومي متطرف .

السياسة الخارجية للإمبراطورية الثانية

ساهمت النجاحات التي حققتها الإمبراطورية الثانية وهدوء الأوضاع الداخلية بأن تظهر فرنسا كدولة كبيرة عظمى على الساحة من جديد وكان نابليون الثالث كثير التصريحات _ بأن فرنسا تؤيد السلام العالمي إلا إنه نجدها قد دخلت حرب القرم عام ١٨٥٣ إلى جانب الحلفاء ضد روسيا ولعبت الجيوش الفرنسية دور كبير في تحقيق الانتصار وساهمت فرنسا في إذلال

روسيا في معاهدة باريس ١٨٥٦ م إلا إنه فشلت محاولة اغتيال نابليون الثالث من قبل أحد الإيطاليين الذي كان يحمل أسلحة انكليزية الصنع مما أعطى الفرصة لنابليون ليلعب دور جديد في الساحة الدولية إذ توترت العلاقات الإنكليزية الفرنسية . وعلى أثر هذا الحادث وقع معاهدة سرية في ١٣ / آذار / ١٨٥٩ مع روسيا تعهد بموجبها تخليص روسيا من بنود معاهدة باريس على أن تلتزم روسيا موقف الحياد في حال نشوب حرب نمساوية فرنسية التي كان قد خطط لها نابليون مسبقاً وبالفعل تحالف مع سردينيا وأعلن الحرب ضد النمسا عام ١٨٥٩ م وكان الهدف تحرير شمال إيطاليا وتوحيدها وتعهد للإيطاليين بأنه لا يوقف الحرب من جانبه إلا بعد تحقيق الأهداف المتفق عليها ، وبالفعل استطاعت قواتهم العسكرية تحقيق انتصارين متتاليين على الجيوش الفرنسية إلا أننا نجد نابليون أوقف عملياته العسكرية وعقد هدنة مع النمساويين دون إعلام حلفائه الإيطاليين خشية أن الوحدة الإيطالية قد تسبب منافسة تجارية للأسطول التجاري الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط هذا السبب الأول ، أما السبب الثاني _ خشية أن تتحرك القوات الروسية وتضم الدويلات الألمانية وتظهر ألمانيا قوية على الحدود الفرنسية كما إن الإمبراطورية خلال تلك الفترة ومن أجل ضم مستعمرات جديدة في عام ١٨٥٧ م احتلت المناطق الجنوبية من الجزائر ، وفي عام ١٨٥٨ م قصفت ميناء شنغهاي الصيني ، وفي عام ١٨٥٩ م قصفت ميناء كانتم الصيني التجاري وأجبرت الصين على توقيع معاهدة مذلة ، وشاركت البريطانيين في احتلال العاصمة بكين وأصبحت فرنسا لها مطلق الحرية في الأراضي الصينية كما توسعت في مناطق الصين ، وفرضت كذلك حمايتها على كمبوديا .

الوحدة الإيطالية

تأخر تحقيق الوحدة الإيطالية لأسباب اجتماعية وسياسية فلقد قرر في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ على أحتفاظ الدول المنتصرة على فرنسا بمصالحها في إيطاليا أي إن المؤتمر أقر التجزئة التي كانت تعاني منها إيطاليا حتى ما قبل الثورة الفرنسية وبمقتضى تقسيم المؤتمر قامت في إيطاليا سبع دول من أهمها مملكة نابولي وسردينيا ولبارديا وغيرها من الولايات

البابوية بالإضافة إلى بعض الإمارات الصغيرة والقليلة السكان وحرص مترنيخ على أن تكون لبلاده النمسا السلطة المباشرة على هذه الأراضي ولقد لمس الإيطاليين فوائد الوحدة من الناحية الاقتصادية وغيرها من النواحي من خلال الحكم الفرنسي لبلادهم في عهد نابليون ، كما أنهم تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية فأصبح من الصعب العودة والقبول بالنظم الرجعية القديمة وساد في إيطاليا بعد مؤتمر فيينا الفساد والرشوة والانهيار وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، كما فرضت ضرائب كمركية ما بين المناطق الإيطالية ولم تكن للبلاد عملة موحدة أو موازين واحدة وانهارت جميع المصارف وتدهورت الصناعة وانتشرت الأمراض وعادت البابوية لسياستها القديمة التي تدعو إلى امتيازات الكنيسة ورجال الدين مهملات الآراء الحرة والحركات الثورية وإثناء تلك الظروف ظهرت بوادر الوحدة بين صفوف المثقفين في الجامعات الإيطالية فمرت الوحدة الإيطالية بعدة مراحل وهي :-

الحركات المحلية

بدأت هذه الحركات من بعد مؤتمر فيينا وعودة الأنظمة الرجعية لإيطاليا فانتشرت تلك الحركة بين أبناء الطبقة الوسطى والمثقفين إلا أنها كانت متناثرة لا يوجد بينها أي اتصال والرابط الوحيد بينها هو أهداف هذه الحركات .

الجمعيات السرية

كان من الطبيعي أن تقف الأنظمة الرجعية الأجنبية وبالذات موقف حازم ضد الاضطرابات التي أثارها العناصر الوطنية للعمل الري وفي مقدمة الجمعيات السرية في إيطاليا جمعية الكاربوناري (الفحامين) وقد تألفت هذه الجمعية من عمال المعامل التي تعمل بحرف الأخشاب وتحويلها إلى الفحم وكان مقر الجمعية الرئيسي في نابولي وصل عدد أعضائها إلى ١٦٠ ألف عضو في عام ١٨١٩ م وانتشرت في مختلف أنحاء إيطاليا سواء في المناطق الخاضعة للنمسا أو حتى في مناطق البابوية وحددت أهدافها بالعمل على توحيد إيطاليا وإقامة حكومة دستورية فيما بعد طرد المحتل الأجنبي ، لم تستطع هذه الجمعية أن تقوم بعمل كبير إنما قادت ثورتين في إيطاليا الأولى في عام ١٨٣٠ م والثانية في عام ١٨٣١ م ، في الأولى

شجعتهم ثورة الأسبان عام ١٨٢٠ م ، والثانية شجعتهم ثورة الفرنسيين إلا أن الثورتين لم تحقق أهداف الوحدة الإيطالية ولم تشكل خطر على الأنظمة الرجعية .

حركة مارتيني

وهو من سكان جنوا بدأ أسمه يلعب في إيطاليا منذ عام ١٨٢٨ حيث كان كاتب في صحيفة (دليل جنوا) أتهمت السلطات النمساوية بأنه أحد أعضاء جمعية الكاربوناري وتم سجنه لمدة ستة أشهر ووضع تحت المراقبة بعد الإفراج عنه إلا إنه فر إلى مدينة مرسيليا وأسس فيها جمعية إيطاليا الفتاة إنضم إليها العديد من المثقفين ايطاليين وكان من أشهرهم الزعيم غريبالدي . طلب مارتيني من أعضاء الجمعية الاهتمام القومي من أجل تدعيم الوحدة الوطنية كما طلب منهم وضع برنامج مبسط للإصلاحات التعليمية إذ كان مارتيني مؤمناً بالعمل الجماهيري ويؤمن بفكرة القومية والوطنية متخذاً شعارهم لسياسته هو (الله والشعب والإنسانية) فقد نظر إلى الكنيسة الإيطالية بأنها عقبة في توحيد الأمة الإيطالية وقاد عدة حركات ثورية أهمها (١٨٣٣ - ١٨٤٥) إلا إنها جميعها فشلت ولكنها مهدت للوحدة الإيطالية فيما بعد .

حركة المعجولين

تتميز هذه الحركة باعتقادها إن في الإمكان تحقيق الأهداف والوحدة دون اللجوء للثورة والعنف وكان من أشهر قادتها (جيبورتين ودازجليو) الأول رجل دين من أهالي بدمونت كان يستنكر العمل الثوري وينادي بأن المحبة يجب أن تسود جميع الناس وأصدر في عام ١٨٤٣ م كتاب يعتقد به بزعامة الإيطاليين الخلفية والمدنية وأبرز فيه دور الرومان الذين كانوا يقودون العالم وينشرون مبادئ العدل وسيادة الدولة الرسمية ودور الرومان في أنتشار المسيحية في عهده مقتنعاً إن إيطاليا هي أساس حضارة العالم لذا يعتقد إنه يجب تحقيق الوحدة الإيطالية بالمحبة والأخوة والتعاون وليست بالقوة والعنف ووضع شكلاً للوحدة الإيطالية وهو إتحاد (كونفدرالي) يكون تحت رئاسة البابا لأقتناعه بأن رجال الدين هم المؤهلين لقيادة إيطاليا ، أما دازجليو فكان فنان وكاتب مشهور ومن أشهر مؤلفاته الحوادث الأخيرة في زمني تعرض فيه لأحداث الثورة التي قامت في إقليم

رومانا التابع للأراضي البابوية عام ١٨٤٥ م أنتقد فيه سياسة الكنيسة في الأقاليم التابعة لها ونصح الإيطاليين بالالتفاف حول بدمونت باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الوحدة

حركة الأليرتيني

تنسب هذه الحركة إلى شارل ألبرت أمير بدمونت ظهرت كقوة لها مكانتها في قيادة الوحدة الإيطالية ونادت هذه الحركة بالوحدة واستطاعت الاتصال بزعماء الأحزاب فدعا مثلاً مارتيني الأليرتينيين بالتخلي عن فكرة الإتحاد الكونفدرالي على أن يترك هو المناداة بقيام جمهورية في إيطاليا كما أن البابا بيوس التاسع عام ١٨٤٦ م بدأ العمل بإصلاح الأوضاع في الإمارات التابعة له فأطلق العديد من السجناء السياسيين ، كما أطلق مبدأ المساواة بين رجال الدين والعامّة في الضرائب .

بدمونت زعيمة حركة الوحدة الإيطالية

كان عام ١٨٤٨ هو السنة الفاصلة في تاريخ الوحدة الإيطالية بعد انقضاة عام ١٨٤٨ م في فرنسا والتي أمتدت إلى النمسا ووضحت آثارها في إيطاليا وقامت الثورة في لمبارديا ضد حكم النمساويين وأجبروا الحامية النمساوية على الخروج من ميلان وأعلنوا فيها قيام الجمهورية وشجع ألبرت أمير بدمونت جميع الإيطاليين على إعلان الحرب ضد النمساويين إلا إن الخلافات منعت نجاح هذه الثورة ، فانقسموا إلى مؤيد لقيام النظام الجمهوري وآخر من يؤيد قيام مملكة موحدة ، وأستعاد الجيش النمساوي سيطرته على الأراضي الإيطالية وأجبر الأمير ألبرت على قبول معاهدة مذلة بعد إن هزمت جيوشه أمام القوات النمساوية فتنازل عن العرش لأبنة فيكتور عمانويل وساعد تنازله في التخلص من المعاهدة المذلة التي فرضتها عليه القوات النمساوية عام ١٨٤٨ م إلا إن هذه الأحداث أظهرت حقائق وبلورت الموقف لصالح بدمونت وكان من أهمها :-

١- أيقن الوطنيون الإيطاليون أنهم لم يستطيعوا هزيمة النمساويين إلى بتوحيد الصفوف وأن تكون الزعامة موحدة .

٢- أثبتت البابوية عدم رغبتها في عملية الوحدة الإيطالية وأنه لا يمكن لها أن تقود إيطاليا موحدة .

٣- وضحت سياسة الأمير ألبرت الوطنية وتضحيتها بعرشه في سبيل المصلحة القومية بأن بدمونت هي المؤهلة لقيادة الشعب الإيطالي .

٤- أن الإصلاحات الداخلية من دستورية واقتصادية في بدمونت هيئت بدمونت بأن تقود الشعب الإيطالي .

الأمير كزيمر عمانوئيل

بعد إن قام الأمير بإصلاحات داخلية وتجهيز الجيش أعلن الحرب ضد النمسا وذلك بتشجيع من رئيس وزراءه كافور عام ١٨٥٨ م عقد كافور معاهدة سرية مع نابليون الثالث اتفق فيها على الآتي :-

١- أن تضم بدمونت كلاً من لمبارديا والبندقية .

٢- تضم فرنسا كلاً من سافويه و نيس .

٣- تبقى الولايات الوسطى والجنوبية وأملاك البابا مستقلة .

٤- تتعاون فرنسا مع بدمونت إذا أعلنت النمسا الحرب ضد الإيطاليين .

من الواضح جداً أن بنود هذه الاتفاقية لم تكن تؤدي إلى الوحدة الكاملة لأن نابليون الثالث هو من وضع بنود الاتفاقية وحسب المصالح الفرنسية ، فبدأ كافور على أثر تلك المعاهدة بالتحرش بالنمسا مما دفعها إلى إعلان الحرب ومهاجمة بدمونت . وتنفيذاً لشروط المعاهدة دخلت فرنسا الحرب ضد النمسا وأحرز الفرنسيين والإيطاليين نصراً على النمسا ، وأعلن نابليون هدنة من ناحيته مع النمسا دون إعلام حلفائه الإيطاليين وعقد صلح مع النمسا (صلح زيورخ) عام ١٨٥٩ م كان من أهم مقرراته :

١- تحتفظ بدمونت بلمبارديا .

٢- تحتفظ النمسا بالبندقية .

٣- يقوم اتحاد ايطالي بزعامة البابا .

٤- يعود للدوقيات الإيطالية الشمالية حكمها السابقين .

أما أهم ما دفع نابليون لوقف الحرب وفق :-

- ١- الخسائر الفادحة التي مني بها الجيش الفرنسي .
- ٢- خشية الفرنسيين من قيام إيطاليا موحدة بزعامة بدمونت تشكل خطراً على المصالح الفرنسية .
- ٣- استنجد النمسا ببروسيا .

أُجبر الأمير فكتور على القبول بمعاهدة زيورخ وأعتبرها خطوة مهمة لتحقيق الخطوة الإيطالية إلا أن بنود المعاهدة لم تنفذ جميعها لأن سكان الأقاليم الشمالية من إيطاليا رفضوا عودة حكامهم السابقين وقرروا الانضمام إلى بدمونت وقد أيدتهم بتلك المطالب بريطانيا العظمى التي عارضت عودة الرجعيين وطلبت استفتاء حول هذا الموضوع في تلك الأقاليم وجاءت أغلبية التصويت لصالح انضمام تلك الأقاليم إلى مملكة بدمونت ، فأعلن الأمير فكتور عام ١٨٦٠ م ترحيبه بضم تلك المقاطعات إلى مملكته ولم تستطع النمسا أن تفعل شيء أمام الرغبة الوطنية ، وهكذا تحققت وحدة إيطاليا الشمالية ولم يبق سوى البندقية ونابولي والمقاطعات البابوية ، واستعان كافور بأبرز أعضاء جمعية إيطاليا الفتاة (غلوي بالدي) وضم جميع أعضاء جمعية إيطاليا الفتاة لقوات مملكة بدمونت فنزل في صقلية ومنها إلى نابولي ودخل العاصمة وإستولى عليها فأعلن الحرب على بدمونت ، أنتهز كافور هذه الفرصة وإستولى على ممتلكات البابا باستثناء روما . وفي عام ١٨٦١ م أجمع أول برلمان في تورين ضم نواب من مختلف أنحاء إيطاليا بإستثناء البندقية في ١٣ / مارس أعلن رسمياً إن الأمير فكتور ملك إيطاليا الموحدة . في عام ١٨٦٦ اندلعت الحرب النمساوية البروسية وأنهزمت النمسا في معركة (سادوا) فإستولت إيطاليا على البندقية على أثر تلك الهزيمة قامت الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠ م وأنهزمت القوات الفرنسية في معركة (سيدان) اضطرت الحكومة الفرنسية لسحب قواتها من روما التي كانت مكلفة بحماية البابا مما سهل الأمر على الايطاليين دخول روما دون مقاومة وانتقلت عاصمة الدولة الجديدة من تورين إلى روما ، ولم يبق سوى بعض المناطق المتفرقة التي كانت مثار نزاع بين النمساويين والبريطانيين من أشهرها نزاع إقليم البترول واستطاعت فيها إيطاليا من ضم الأقاليم بعد

هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الأولى وبعد إتمام الوحدة تفرغ الإيطاليين لتنظيم شؤونهم الداخلية وحل المشكلات التي يعانون منها .

المشكلات الداخلية

كانت إيطاليا تعاني من مشكلات متعددة من أهمها التنظيم الإداري وعانت من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقة إيطاليا بالبابوية كما كانت للحكومة الإيطالية طموح في دخول التنافس الإستعماري مع بقية دول أوروبا ، ومن أهم المشكلات الداخلية :-

١- كانت إيطاليا والنظام الجديد فيها من عوامل التفرقة والانفصال والاختلافات التي كانت سائدة ما قبل الوحدة مما أجبر كافور على تقسيم البلاد إلى مديريات تخضع لوزارة الداخلية إلا أنه كان واضحاً التقدم الصناعي والتجاري في الشمال الإيطالي وافتقاره في الجنوب الزراعي .

٢- واجهت الدولة الجديدة مشكلات اقتصادية ضخمة كانت عليها أن تدير ما يحتاجه البلاد من مشاريع وإدارة والدفاع المدني والتعليم فلم تستطع موارد الدولة التي تعتمد على الزراعة آنذاك أن تسدد كل هذه المطالب مما أجبر الحكومة على فرض ضرائب جديدة أو اضطرارها للاعتماد على الدول الأخرى لمساعدتها كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الآلات والذخائر والأسلحة والأسطول .

٣- قدر سكان إيطاليا في عام ١٨٦١ م ((٢١ مليون نسمة)) وصل إلى ((٢٦ مليون نسمة)) في عام ١٨٦٦ م بعد انضمام البندقية . وبعد نجاح الوحدة اهتمت الحكومة كثيراً بالزراعة لرفع مستوى المزارعين وأهتت بالصناعة ، ونتيجة للرعاية الصحية ازداد عدد السكان كثيراً إلا إن متوسط دخل الفرد كان ضعيفاً ومنخفض مقارنة مع بقية دول أوروبا ، وأدى انخفاض هذا المستوى إلى سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية وكثر العاطلين عن العمل وانتشار الجمعيات السرية وقطاع الطرق والمجرمين وعصابات المافيا في صقلية وجنوب شبه الجزيرة . كما أجبرت تلك الأوضاع المندهورة بأن يهاجر كثير من الإيطاليين إلى مختلف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

٤- من المشكلات العديدة التي واجهت الحكومة الإيطالية علاقتها بالبابوية فقد كان البابا صاحب نفوذ كبير ووقفت البابوية منذ البداية ضد الوحدة الوطنية كان على الحكومة وضع حل لتلك المشكلة فأصدر البرلمان الإيطالي في عام ١٨٧١ م تشريع يحدد العلاقة بين الكنيسة والدولة . خصص للبابا مكان خاص في روما تجتمع فيه الكنائس القديمة يكون قريب من كنيسة القديس بطرس والمصيف البابوي الواقع في شمال إيطاليا أطلق على هذا المكان أسم ((الفاتيكان)) ومُنحَ للبابا السيادة الكاملة إلا أن البابا بيوس التاسع رفض هذا الحل وطلب من الكاثوليك المتدينين عدم تولي أي وظائف حكومية إلا إن البابوية رضخت أخيراً في عام ١٩٢٩ م ووافقت على هذا الحل في عهد الحكومة الفاشية (عهد موسوليني) .

٥- التجاء إيطاليا للاستعمار _ تأخر دخول إيطاليا ميدان الاستعمار بسبب انشغالهم بمشاريع الإصلاح الداخلي فضلاً عن الانقسام في تأييد الدخول في هذا المجال أو الابتعاد عنه من قبل الزعماء الإيطاليين إلا إن العديد منهم أيد الاستعمار كحل للمشكلات الاقتصادية وغيرها . أهتم الإيطاليين كثيراً بالشمال الأفريقي وحبهم لإعادة أمجادهم للإمبراطورية الرومانية القديمة فكانوا يعدون البحر الأبيض المتوسط بحيرة رومانية فبعد أن احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ م اتجهت إيطاليا بأنظارها نحو احتلال تونس خاصة بعد إن مُنيت فرنسا بعدة هزائم عام ١٨٧١ م إلا إن فرنسا في عام ١٨٨١ م استطاعت احتلال تونس مما أثار ذلك غضب الإيطاليين وحاولت فرنسا ترضية الإيطاليين بتوجيه أنظارهم نحو طرابلس الغرب تعويضاً عن تونس إلا إنه في عام ١٨٨٢ م ضربت البوارج الإنكليزية ميناء الإسكندرية واستنجدت القوات الإنكليزية بالقوات الإيطالية في قمع ثورة أحمد عرابي وعلى الرغم من تردد وزير خارجية إيطاليا لأن الدولة العثمانية أسرعت بتقديم التعزيزات لولاتها في طرابلس الغرب ووصلت المنافسة الإنكليزية الفرنسية خلال هذه الفترة إلى قمتها مما شجع الإيطاليين بالاستيلاء على الساحل الغربي للبحر الأحمر والاتجاه منه نحو الساحل الشرقي لأفريقيا فاستولت في شرق أفريقيا على أرتيريا وحاولت السيطرة على أثيوبيا (الحبشة) مستغلة النزاع القائم بين زعمائها للاستيلاء على السلطة وبعد استلامها السلطة عقدت معهم معاهدة (أوتشسيالي) . وفي مايو / ١٨٨٩ م استغلت إيطاليا هذه المعاهدة وحرفت بنودها لتستولي على الحبشة إلا أنها هزمت في موقعة (عدوة) عام ١٨٩٦ وتوقفت الأطماع الإيطالية في هذا الموقع إلا إنها

استطاعت مد نفوذها عام ١٨٨٥ إلى الصومال بالاتفاق مع الحكومة الإنكليزية حتى عُرف الجزء المحتل منه (الصومال الإيطالي) وعاد الإيطاليون إلى شمال أفريقيا بعد إن وصلت الدولة العثمانية إلى حالة كبيرة من الضعف فاستولوا عام ١٩١١ م على طرابلس الغرب واضطرت الدولة العثمانية للتنازل عنها رسمياً بموجب معاهدة لوزان ١٩١٢ م إلا إن إيطاليا خسرت جميع مستعمراتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية في عهد موسوليني .

الوحدة الألمانية

كانت ألمانيا ما قبل الثورة الفرنسية مقسمة إلى أربعين ولاية إلا انه في عهد الإمبراطور نابليون بونابرت أدمجت العديد من الولايات وشكل منها إتحاد الراين الذي يضم ٣٨ ولاية وتأثر الألمان كثيراً بمبادئ الثورة الفرنسية إلا إن في مؤتمر فيينا أعاد إليها الأنظمة الرجعية والنفوذ النمساوي بصورة خاصة وقررت النمسا إقامة إتحاد يعرف باسم (الدايت) يضم (٣٨ أمير) يمثلون الولايات الألمانية ويكون هذا الإتحاد برئاسة النمسا ومقره فرانكفورت ، كان من الطبيعي بعد عودة الأنظمة الرجعية أن تظهر حركات تحررية في ألمانيا انتشرت بين المثقفين وطلبة الجامعات وكونوا أندية للشباب عرفت باسم ((برشنشافت)) وأصبحت هذه الأندية مراكز نشاط ثقافي وسياسي في ألمانيا إلا إن مترنيخ أتخذ عدة إجراءات وطالب أمراء ألمانيا بتنفيذها وعرفت تلك الإجراءات بمقررات (كارلسباد) عام ١٨١٩ م جاء فيها ما يلي :-

- ١- تقييد حرية الصحافة .
- ٢- تشديد الرقابة على الجامعات .
- ٣- منع الاجتماعات السياسية .
- ٤- منع تكوين الجمعيات السياسية .

دور بروسيا في تحقيق الوحدة الألمانية

مرت الوحدة الألمانية بعدة مراحل وهي :-

- ١- كانت الخطوة الأولى هي قيام إصلاحات داخلية في بروسيا نفسها بعد جلاء القوات الفرنسية منها بقيادة ملك بروسيا فريدريك وليم .

٢- دعوة بروسيا لإقامة إتحاد كمرغي عام ١٨١٢ م عرف باسم (الزولفرين) وهو بين الولايات الألمانية تم بموجبه إلغاء الحواجز الكمرغية بين الولايات وتحصيل الرسوم الكمرغية عند دخول السياح لأول مرة . وتقسم واردات هذا الإتحاد على الولايات الألمانية حسب نسبة السكان حيث وصل عدد الولايات المشاركة في هذا الإتحاد عام ١٨٣٦ م إلى (٢٥ ولاية) مما شكل هذا الإتحاد إدماج للمصالح الاقتصادية للولايات الألمانية وأبعدت النمسا منه بصورة متعمدة لعزلها سياسياً عن الإتحاد فأخذت بروسيا الدور الرئيسي في قيادة الإتحاد في هذه الفترة .

مؤتمر فرانكفورت

أثرت ثورة عام ١٨٤٨ م في فرنسا على مختلف الأنظمة السياسية في أوروبا وبالتأكيد تأثرت ألمانيا أيضاً فدعا الأحرار لعقد مؤتمر فرانكفورت يحضره جميع ممثلي المجالس النيابية للولايات الألمانية وقرر المؤتمر إقامة إمبراطورية اتحادية يرأسها إمبراطور ألمانيا يتولى الحكم بنظام الوراثة تعاونه وزارة مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب بالتصويت العام وتم عرض عرش الإمبراطورية على ملك بروسيا فريدريك وليام الرابع بعد موافقة (٢٨ ولاية) على ذلك إلا إن الملك البروسي رفض ذلك العرض لعدم أجماع (٣٤ ولاية) على ذلك ، كما إن الوضع في بروسيا كان غير مهياً للحرب مع النمسا على الرغم من إن النمساويين كانوا يعانون من مشاكل إلا إنهم وضعوا العراقيل لعرقلة نجاح المؤتمر .

دور بسمارك في تحقيق الوحدة الألمانية

١- رسم بسمارك سياسة بروسيا على الأسس التالية :-

١- إعداد بروسيا وجيشها للحرب اعتماداً كلياً على القوات البروسية دون الدخول في حلف مع قوة أجنبية .

٢- عمل جاداً على كسب الدول المجاورة ووقوفها على الحياد خلال الحرب مع النمسا .
ومن أجل تحقيق هذه السياسة ساعد الروس في إخماد الثورة البولندية كما أتصل
بالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وأتفق معه بالوقوف على الحياد مقابل إعطائه بلجيكا
ودوقية لوكسمبورغ وأتصل بالإيطاليين ووعدهم بأعطاءهم البندقية وأعلن بسمارك أن
الوحدة الألمانية لا تأتي إلا بالحديد والدم وجاءت الوحدة على مراحل كان من أهمها :-

أولاً : الحرب ضد الدنمارك

كانت الدنمارك قد ضمت مقاطعتين ألمانيتين هما ((هولشتاين ، و شولوزوفيك)) ولكن بعد
وفاة الملك الدنماركي فردريك السابع عام ١٨٦٣ م طالب الألمان باستعادة الولايتين واضطرت
بروسيا لدخول الحلف العسكري مع النمسا فأعلنتا الحرب ضد الدنمارك واستطاعتا احتلال
الولايتين بانتصارات سريعة فتقاسمت الولايتين ، أخذت بروسيا ولاية شولوزوفيك والنمسا
ولاية هوليشتاين إلا إن النمسا شجعت أحد الأمراء الألمان للمطالبة بعرش الولايتين ، أنتهزت
بروسيا الفرصة وأعلنت الحرب ضد النمسا في عام ١٨٦٦ م وأنتصر الجيش البروسي في
موقعة (سافوا) عام ١٨٦٦ م إلا إن بسمارك أسرع وعقد صلح براغ مع النمسا ولم يشأ
بسمارك أن يسلك القوة في ضم الولايات الجنوبية لكنه عمد إلى حيلة سياسية وهي نشر
المراسلات التي كانت بين نابليون الثالث والملك البروسي ، فقام بسمارك بنشرها بالصحف
الرسمية مما أثار الرعب في الولايات الألمانية الجنوبية من الأطماع الفرنسية بأراضيها .
مما أضطر بحكام الأقاليم الجنوبية لعقد تحالف مع بروسيا ضد أي عدوان فرنسي .

ثانياً : الحرب الصبغينية مع فرنسا

كان بسمارك يدرك تماماً أن فرنسا لا ترغب بإقامة الوحدة الألمانية وأن الحرب قائمة لا محالة
وجاءت الفرصة المناسبة في عام ١٨٩٩ م إذ اندلعت ثورة في أسبانيا وأختار الثوار أميراً
ألمانياً للعرش الأسباني مما أثار الخوف لدى نابليون الثالث بأن يصبح لبروسيا نفوذ على
الحدود الجنوبية والشرقية لفرنسا وعلى ضوء تلك التطورات أرسل نابليون الثالث سفيره إلى
الملك البروسي فريدريك وليم الرابع يأخذ منه عهداً بأن لا يعتلي أي أمير ألماني عرش أسبانيا
، وجرت عدة اتصالات بين الطرفين وبرقيات أستغلها بسمارك ونشرها في الصحف الرسمية

بعد تحريفها وبين إن فيها إهانة للسفير الفرنسي وشخص نابليون الثالث مما أثار غضب الشارع الفرنسي فأعلنت فرنسا الحرب ضد بروسيا . كان هدف بسمارك من هذا العمل هو قيام التحالف ضد فرنسا لكي يتسنى لبروسيا ضم الدويلات الألمانية الجنوبية ، وبالفعل أستطاعت القوات الروسية الانتصار على القوات البروسية عام ١٨٧٠ م في معركة (سيدان) كما أستطاعت القوات الروسية الانتصار أيضاً على الجيش الفرنسي الثاني في يناير / ١٨٧١ م في موقعة (مينز) وأجبرت فرنسا على عقد (صلح فرانكفورت) مع بروسيا في مايو / ١٨٧١ نص على الآتي :

- ١- تحصل روسيا على ميس ، وتراكسبورغ ، و البرانس ، و اللورين .
- ٢- فرضت غرامة حربية على فرنسا .

إعلان الإتحاد الألماني وتأسيس الرايخ شتاق

في ١٨ / يناير / ١٨٧١ م أعلن في بهو المرايا بقصر فرساي في فرنسا قيام الرايخ الألماني إذ قدم ملك بلغاريا وهي إحدى أكبر الدويلات الألمانية الجنوبية التاج الإمبراطوري إلى ملك بروسيا وبهذا الإعلان يكون الآتي :

- ١- قيام إمبراطورية اتحادية تضم الولايات الألمانية المختلفة .
- ٢- يتمتع كل من هذه الولايات بحكم محلي .
- ٣- تقوم حكومة مركزية اتحادية في العاصمة تهتم بالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية للولايات الألمانية .
- ٤- تتكون الحكومة المركزية من سلطة تنفيذية يرأسها الإمبراطور والمستشار الألماني وسلطة تشريعية تنقسم إلى مجلس الرايخ شتاق (المجلس الاتحادي) وينتخب أعضائه بالانتخاب العام ، ومجلس البندسرات وهو يضم ممثلين من الأمراء عن الولايات الألمانية المختلفة . وحين نقارن بين الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية نجد الكثير من الاختلافات والتشابه ومنها :

- ١- أن النمسا هي العدو المشترك لهم .
- ٢- أن كافور يشبه بسمارك .

أما أوجه الاختلاف فهي :

كانت روسية تعتمد على قواتها العسكرية دون الاستعانة بقوات أجنبية ، في حين كانت بدمونت قد استتجت بالقوات الفرنسية خلال حربها ضد النمسا . أما بروسيا فقد اكتفت بالحياد من قبل الدول الأخرى (الأجنبية) .

كما أنه اختلفت النتيجة في كل من الحركتين فقد انتهت حركة الوحدة الألمانية إلى قيام وحدات ذابت فيها شخصية الوحدات السياسية الأخرى . أما ألمانيا فقد أدت حركتها إلى قيام إتحاد بحيث احتفظت كل ولاية بحكمها المحلي مع وجود حكومة مركزية .

المشاكل التي واجهت ألمانيا ما بعد الوحدة

١- المشاكل مع فرنسا

أدرك بسمارك أن ألمانيا يجب أن تحافظ على ما حققته من انتصارات ونجاح لكي يتفرغ للإصلاحات الداخلية ألا إنه كان يخشى الفرنسيين الذين لم يحاولوا نسيان الهزيمة الألمانية وأنهم ينتظرون الفرصة للانتقام وأخذ الثأر فبدأ بقناعهم وتشجيعهم على الاستعمار خارج أوروبا كما سعى لعزل فرنسا سياسياً عن بقية دول أوروبا . إذ عمل جاداً على منعها من دخول تحالف سياسي أو عسكري في حين عمل هو على دخول ألمانيا في تحالفات سياسية وعسكرية كثيرة ، وقد أدت هذه السياسية اتجاه فرنسا إلى ظهور معسكرين في أوروبا متحاربين كان من نتائجه الحرب العالمية الأولى .

٢- المسألة الشرقية ومؤتمر برلين عام ١٨٧٨ م

لعب بسمارك دوراً كبيراً في أحتواء أزمة (المسألة الشرقية) حين ظهرت عام ١٨٧٥ } وهي ثورات الأقاليم المسيحية التابعة للدولة العثمانية { فلقد وقفت روسيا إلى جانب تلك الأقاليم بحجة حماية المسيحيين . في حين ساندت بريطانيا وألمانيا الدولة العثمانية فدى بسمارك لعقد مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ لحل المسألة الشرقية ، وأنتهى المؤتمر بمعاهدة برلين في يوليو / ١٨٧٨ م .

٣- سياسة الأحلاف

أتجه بسمارك إلى تقوية ألمانيا ومركزها السياسي عن طريق الأحلاف ففي عام ١٨٧٩ م شكل التحالف الألماني النمساوي . وفي عام ١٨٨١ م عقد حلف عُرف باسم (حلف

الأباطرة الثلاثة) النمسا ، روسيا ، ألمانيا ، وكان الهدف من هذا الحلف صد أي عدوان مشترك . كما دخلت ألمانيا في عام ١٨٨٢ م تحالف مشترك مع النمسا وإيطاليا .
٤- بسمارك وحركة الإستعمار

لم يشأ بسمارك أن تدخل ألمانيا في حركة التنافس الاستعماري وقد رفض في عام ١٨٨٤ م طلباً من التجار والمقاولين أن تحتل ألمانيا أجزاء من أفريقيا وتأسيس مستعمرات فيها . ألا إن مؤتمر برلين كان الخطوة الأولى التي لفتت انتباه الإمبراطور في اليوم الثاني إلى الأستعمار ويجب أن يكون لألمانيا مكان تحت الشمس فأنشأت ألمانيا بتوجيه من الإمبراطور وبسمارك مستعمرات لها في غرب وجنوب القارة الأفريقية وعلى وجه الخصوص فتي الكامبيرون وتوريو إلا إنه في عام ١٨٩٠ م قرر الإمبراطور (غليوم الثاني) الأستغناء عن خدماته خوفاً من طموحه والإنفراد بالكثير من القرارات السياسية فأنتهت حياة بسمارك السياسية منذ ذلك التاريخ .